

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم (١١) مكررا إلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ بالنص الآتي :

"مادة (١١) مكررا - يكون للموظفين المخصصين بالوحدات المحلية الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزير الحكم المحلي ، صفة مأموري الضبط القضائي فيما يخص تنفيذ أحكام هذا القانون " .

(المادة الثالثة)

تستبدل بعبارة " ولوزير الإسكان والمرافق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ " الواردة في نص المادة (١٢) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ العبارة التالية :

"وتصدر الأمانة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الإسكان والتعمير بعد موافقة وزير الصحة " .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٩٦ (٢٠ أبريل سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٧٣

بشان الموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بورندي والموقع في القاهرة بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

مادة وخيلة : الموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والعلمي والفني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بورندي والموقع في القاهرة بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٧٣ ، وذلك مع التخطئ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (١٢ يولييه سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

وفي تطبيق أحكام هذه المادة ، يقصد بالأغذية الخاصة المستحضرات الغذائية غير الدوائية الآتية :

- (١) المستحضرات المخصصة لتغذية الرضع والأطفال .
 - (٢) المستحضرات ذات القيمة السعيرية المنخفضة المخصصة لتغذية مرضى البول السكري أو لاقاص وزن الجسم .
 - (٣) المستحضرات ذات القيمة السعيرية المرتفعة المخصصة لغرض زيادة وزن الجسم .
 - (٤) المستحضرات المنشطة والمقوية والفاخرة للشهية .
- ويجوز بقرار من وزير الصحة إضافة مستحضرات غذائية أخرى إلى تلك المبينة في الفقرة السابقة أو حذف بعضها " .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة (١٨) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه النص الآتي :

"يعاقب من يخالف أحكام المواد ١٠٠٢، ١١٠٢، ١٢٠٢، ١٤٠٢ (مكررا) والقرارات المنشئة لها بعقوبة المخالفة وذلك إذا كان المتهم حسن النية ويجب أن يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة " .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره . يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وتنفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٧٦ (٢٠ أبريل سنة ١٩٧٦) أنور السادات -

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف بند جديد إلى المادة (٤) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ من شأن النظافة العامة ، نصه الآتي :

" (٥) وضع الحيوانات أو النواجن في الميادين والطرق والشوارع والممرات والحارات والأزقة سواء كانت عامة أم خاصة وكذلك في مداخل المباني أو متاورها أو شرفاتها " .